مفهوم الهيمنة في سياسات القوى الصاعدة عالميا: الصين أنموذجا

جصاص لبنى

باحثة دكتوراه/ جامعة الحاج لخضر - باتنة 02 –الجزائر-

الملخص باللغة العربية:

أحدثت التغيرات والتحولات التي شهدها ولا يزال يشهدها نظام ما بعد الحرب الباردة أثرا كبير على تفاعلات وسلوكات الدول ومختلف الفواعل الأخرى، وفتحت المجال أمام تغيربنية هذا الأخير، حيث برزت العديد من القوى، تباينت في أهدافها وتوجهاتها ما أدى إلى حدوث تغير في خريطة التحالفات إقليميا وعالميا.

هذا الوضع أسهم في بروزقوى تدعو إلى ضرورة تغييرمعالم نظام ما بعد الحرب الباردة وضرورة إشراكها في النظام الدولي، وهو ما كان من خلال الدعوة إلى إصلاح الأمم المتحدة، إقامة العديد من التكتلات الإقليمية والعبرإقليمية، مناهضة السياسة العالمية الأمريكية...

وتعد الصين من بين هذه القوى التي يمكنها أن تلعب دور المساوم للقوة الأمريكية عالميا على المدى البعيد بما تملكه من إمكانات وتشهده من تطورات.

الكلمات المفتاحية: الهيمنة، القوى الصاعدة، الصين.

الملخص باللغة الأجنبية:

The changes and transformations witnessed by the system and still post-Cold War a large impact on the behaviors and interactions of various states and other actors , and opened the door to change the structure of the latter, where many of the powers emerged varied in their objectives and orientations led to a change in the map of alliances regionally and globally.

This situation has contributed to the emergence of a strong call for the need to

change the parameters of the system after the Cold War and the need to involve them in the international system, and is what it was during the call to reform the United Nations, the establishment of regional blocs, anti -American global politics...

China is among these forces that can play the role of bargaining for the American power globally in the long term with its potential and witnessing developments.

Key words: hegemony, rising powers, china.

المقال:

بنهاية الحرب الباردة، خرجت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة منفردة مهيمنة على النظام الدولي، إلا أن التحولات التي شهدها النظام الدولي بنهاية القرن العشرين من تعدد المخاطر وتنوع التهديدات كان لها الأثر البارز في تغير طبيعة ومستوى العلاقات على المستوى الدولي والإقليمي وحتى على المستوى الداخلي للعديد من الدول، إذ لم يعد الحديث يقتصر فقط على الأخطار والتهديدات العسكرية وإنما امتد إلى تهديدات وأخطار يتطلب مواجهتها تضافر جهود أكثر من دولة وأكثر من فاعل، هذا إلى جانب بروز تأثير وقوة العديد من الفواعل بخلاف الولايات المتحدة الأمريكية في العديد من القضايا.

هذه التحولات فتحت المجال ببروز قوى منافسة على مختلف الأصعدة ساهمت في تعدد الأقطاب على الأقل من الناحية الاقتصادية، التي أدت إلى توسيع دائرة المطالب من خلال توسيع وجودها وتمثيلها دوليا، وقد تباينت هذه القوى الصاعدة بين دول واتحادات ممثلة خاصة في الاتحاد الأوروبي، روسيا، الصين، اليابان، الهند، البرازيل...

هي قوى حجم تأثيرها يتباين باختلاف طيف قربها وبعدها عن الطرف المهيمن عالميا، إذ يسير البعض من هذه الدول في فلك القطب الواحد وهو ما من شأنه تدعيم موقع هذا القطب عالميا، خاصة في ظل سيطرة هذا الأخير على مختلف المنظمات الدولية السياسية والاقتصادية والأمنية منها، وبخلاف ذلك هناك قوى أخرى معارضة تماما لسياسة وتوجهات القوة المهيمنة عالميا –الولايات المتحدة الأمريكية- وهذه الدول هي التي تملك أكثر احتمالات سعيها للهيمنة العالمية.

من هذا المنطلق نطرح **الإشكالية** التالية:

هل القوى الصاعدة ستسعى للهيمنة العالمية، أم إنها ستكتفي بالوجود ضمن فعاليات النظام الدولي – المحافظة على الوضع القائم-؟ ينبثق عن هذه الإشكالية **سؤالان فرعيان** هما:

1- ما المقصود بالهيمنة وما هي أهم مقوماتها؟

2- كيف سيؤثر الصعود الصيني على هيكلة النظام الدولي الراهن؟

لمناقشة هذا الموضوع سيتم التطرق **إلى المحاور** التالية:

1- مفهوم الهيمنة: مؤشراتها ومحدداتها.

2- سياسات القوى الصاعدة: بين الهيمنة الإقليمية والهيمنة العالمية.

3- مؤشرات الصعود الصيني وتأثيره على هيكلية النظام الدولي.

1- مفهوم الهيمنة: مؤشراتها ومحدداتها.

أدى القرن الحادي والعشرون (21) بما يحمله من تحولات منذ بدايته إلى تغيير شروط أو مفهوم القوة العالمية أو الإقليمية، إذ لم تعد هذه الأخيرة

تتعلق بحجم القوة العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية فحسب، وإنما صارت ترتبط بمجموعة من المتغيرات التي يمكن تصنيفها اعتمادا على ما قدمه المفكر الليبرالي الأمريكي جوزيف ناي J.Ney امتلاك القوة الصلبة والقوة الناعمة واستخدامهما بصورة مزدوجة يتحقق من خلالهما ما أسماه بالقوة الذكية.

وفي هذا الصدد، يشير مفهوم الهيمنة Hegemony حسب ما أشار إليه الكاتب السياسي أريغي Arrighe في حديثه عن المفهوم في إطار العلاقات بين الدول: ‹‹ إن تفوق مجموعة بشرية على أخرى وسيادتها عليها يظهر جليا في واحدة من صورتين هما: **الهيمنة**: فقد تهيمن جماعة اجتماعية على جماعات أخرى معادية لها، وتسعى لتصفيتها أو لإخضاعها حتى لو اضطرت إلى استعمال القوة المسلحة. أو **القيادة الثقافية والمعنوية**: بفضل ما لديها من إنجازات وعندئذ تكون الدولة المهيمنة نموذجا في نظر الدول الأخرى التي تقلدها وتنجذب إليها لتسير في مسارها التنموي.››[1]

تحدد هذه المعطيات حجم الدولة في النظام الدولي وفي محيطها الإقليمي بما يسمح بتحديد مجال حركتها وطبيعة ومستوى علاقاتها من دولة مهيمنة أو تابعة، مساومة أو موازنة، مستقلة في قراراتها ضامنة لحيادها أم مخترقة.

مصطلح الهيمنة مشتق من الأصل اللاتيني ‹Hegemonia› الذي يعني القيادة الشرعية، بعكس ‹arkhe› التي تعني الرقابة أو المراقبة[2]، أما الأصل الإغريقي للكلمة فهو ‹egemon› الذي يعني سيطرة أو قيادة دولة واحدة لبقية الدول الأخرى[3]، كما يشير إلى ‹‹سيطرة أو اضطهاد أحد الأطراف في نظام ما على البقية››، وحسب ما أشار إليه أنطونيو غرامشي Antonio Gramsci فإن الهيمنة تشير إلى حالة معظم الدول القوية في النظام الدولي أو إلى وضعية الدولة المسيطرة في إقليم ما، فحسبه الهيمنة تستلزم أن التعاون يتأكد من خلال القوة، على اعتبار أن قدرة الدولة لا تتأتى اعتمادا فقط على قوتها وإنما أيضا على تحقيق الاتفاق consent، وفي هذا تمييز بين الهيمنة والسيطرة، إذ تقتصر هذه الأخيرة على القوة الصلبة فقط في حين تجمع الهيمنة بين هذا النوع من القوة وميزات أخرى، فحسب جوزيف ناي فإن القوة العظمى تصبح قوة مهيمنة من خلال إقناع الآخرين بضرورة التعاون، ويكون ذلك عن طريق استخدام القوة اللينة التي تجعل من الدول الأخرى تعتقد بوجود مصالح مشتركة[4]، فالهيمنة إذا لا ترتبط فقط بالسيطرة والقوة العسكرية فحسب وإنما تجمع بين هذا النوع من القوة إلى جانب قوة العلاقات- طيف الصداقة- ولهذا نلحظ تنامي العديد من التنظيمات والشبكات التعاونية العابرة للقارات التي أساس تكوينها دول أو أفراد في إطار ما يعرف بالإقليمية الجديدة، وهي تنظيمات هدف الدول منها ضمان وجودها في مختلف الأقاليم لضمان التواصل والمعلومة من جهة وضمان الطاعة من جهة أخرى.

في حين استخدم غرامشي مفهوم الهيمنة لتحليل ووصف العلاقات داخل الدولة الوطنية فقط، بحيث لم يطبق المفهوم في التحليل النسقي والعلاقات الدولية، فإن الباحث الكندي روبرت كوكس Robert.W.Cox فيما بعد من خلال ما يعرف بمقاربة الغرامشية الجديدة عمل على توظيف مفهوم الهيمنة على المستوى الدولي[5].

إذ يرى روبرت كوكس أن الهيمنة تمكّن الدولة المسيطرة من نشر قيمها الأخلاقية، السياسية والثقافية في المجتمع أو ضمن الجماعات الفرعية، وهنا تأكيد واضح على أهمية البعد القيمي في تحقيق الهيمنة.

يتقاطع مفهوم الهيمنة في أحيان كثيرة مع مفهوم الإمبريالية، الذي يشير إلى سيطرة دولة على

بقية الدول من خلال إعمال وسائل سياسية واقتصادية، وللتمييز بين المفهومين أشار روبرت كيوهان R.Keohane إلى أنه في حين تقوم الهيمنة على إدارة العلاقات دون وجود جهاز أو هيئة عليا، فإن القوى الإمبريالية على عكس ذلك تبرز أفضليتها من خلال هيئة سياسية واحدة.[6]

قسم دنكان سندال Duncan Snidal الهيمنة إلى ثلاثة أصناف هي: الهيمنة الناتجة عن الاقتناع، هيمنة قوية لكنها ناعمة، الهيمنة الاستعمارية القائمة على القوة.

واعتمادا على ما قدمه غرامشي حدد هوبسن Hobson مجموعة من الركائز للتعريف بالمهيمن وهي:

• يجب أن يسيطر المهيمن اقتصاديا وعسكريا على بقية الدول.

• يجب أن تكون الدولة ملتزمة بالمبادئ الليبرالية، لأن الدول الليبرالية فقط لها القدرة على أن تصبح قوة مهيمنة، إذ إن الدول السلطوية تحبذ الإمبريالية.

• يجب أن يحصل المهيمن على توافق أو إجماع أوّلي بين الدول التي يسيطر عليها.

• يجب أن يواصل ضمن منظور طويل المدى أو استراتيجية تضمن بقاءه في الأنظمة العليا، وبذا يخلق نوع من النظام العالمي.

يؤكد هوبسن أيضا على ضرورة حصول المهيمن على توافق من قبل الأطراف الفرعية وعدم الاكتفاء فقط بالقوة، وذلك من خلال الاعتماد على القوة الناعمة أو ما أسماه بالقوة اللاصقة sticky power التي تقوم على إعمال التأثير الإيديولوجي والقدرة الاقتصادية، حيث يساعد **التأثير الإيديولوجي** على خلق التصورات والصور اللازمة لضمان مشروعية الهيمنة، فالهيمنة تعني امتلاك القدرة والقوة على تغيير قواعد وقيم النظام الدولي باتجاه دافع ورغبة واحدة، أما **القدرة الاقتصادية** فتلزم في خلق اقتصاد عالمي وظيفي، يجعل الدول ترى أن أمورها تسير بشكل أفضل في ظل وجود المهيمن ضمن هذا الاقتصاد.

وحسب هوبسن حتى القوة العسكرية يمكن جعلها عاملا لتحقيق التوافق أو الإجماع العام في حال وظف المهيمن هذه القوة أو يعد بتوظيفها لحماية الأقاليم الفرعية[7].

بالاعتماد على التعريفات السابقة يمكن استنباط **مقومات للهيمنة** يجب توافرها لدى الطرف المهيمن ونذكر منها:

- الإمكانات الاقتصادية: توفر عوامل القوة الاقتصادية (وفرة المواد الأولية، الكوادر الفنية، التقدم التكنولوجي، اليد العاملة، منظومة سياسية وقانونية قوية، مساحة جغرافية كبيرة تسمح بتنوع الموارد والمناخ) يعد عاملا هاما يدفع بالدولة إلى الهيمنة.
- الإمكانات العسكرية: رغم تراجع هذا العامل إلا أن القوة العسكرية تبقى عاملا حاسما في وجود وضمان استمرار الدولة المهيمنة- خاصة ما تعلق بالقوة العسكرية النوعية-، فتاريخيا أثبتت هذه القوة فعاليتها في ضمان استقلال الدولة عن كافة الضغوطات، وفي هذا الإطار يرى روبرت آرت Robert Art أن الدول التي لا تمتلك القدرة على إقامة قوات مسلحة قوية مثل الدانمارك أو تلك التي تختار أن تمتلك قوات أقل بكثير مما تسمح به قدراتها الاقتصادية مثل اليابان سوف تدفع الثمن، إذ إن كليهما سيجد نفسه غير قادر على التحكم في مصيره، وذلك بالمقارنة بالدول التي تمتلك قوات عسكرية كبيرة[8].
- الإمكانات الديمغرافية: تعد قوة أولية في وجود القوة المهيمنة، فالقوة البشرية تعد أساس

الإمكانيتين الأوليين الاقتصادية والعسكرية.

- الإمكانات الثقافية: وهي التي يتحقق من خلالها انصياع الأطراف الأخرى للقوة المهيمنة من خلال امتلاكها لقوة الجذب.

2- سياسات القوى الصاعدة: بين الهيمنة الإقليمية والهيمنة العالمية

بالرجوع إلى أدبيات العلاقات الدولية نجد أن مفهوم الهيمنة وجد منذ فترات زمنية بعيدة ضمن أهم توجهات وسياسات الدول في علاقتها بمحيطها الخارجي إقليميا كان أو عالميا، خاصة تلك الدول المتطلعة إلى لعب أدوار رئيسة كأثينا في العصر الإغريقي، روما في فترة العصور الوسطى، الدولة العثمانية، الدول الأوروبية(بروسيا، النمسا، بريطانيا، ألمانيا، فرنسا، إيطاليا) في القرن التاسع عشر (19) وفي الجهة الأخرى الصين واليابان، ليأتي دور الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية في القرن العشرين (20).

هي دول باختلاف مرجعياتها الإيديولوجية ومصالحها الاستراتيجية إلا أنها اتفقت على أن ضمان مصالحها مرتبط بتحقيق هيمنتها وصد أي مساوم ولهذا عملت على توسيع امتدادها خارج حدودها الإقليمية وفرض سيطرتها بمختلف الوسائل العسكرية، السياسية والاقتصادية وحتى الثقافية منها.

إلا أن هذا التوسع اقترن لدى بعض الدول بتحقيق الهيمنة الإقليمية فحسب، في حين اطلعت غيرها إلى الهيمنة العالمية، وهنا نطرح التساؤل التالي: ما مستوى الهيمنة لدى الدول الصاعدة؟ بمعنى هل الدول الصاعدة حاليا ستسعى فقط لضمان مكانة لها في النظام الدولي مع الحفاظ أو بالأحرى القبول بهيمنة القطب الواحد الممثل في الولايات المتحدة الأمريكية، وبذا يقتصر دورها على لعب أدوار إقليمية، أم إن هذه الدول ستسعى إلى تغيير هيكلية النظام الدولي من خلال السعي لتحقيق هيمنة عالمية سواء كانت فردية أم جماعية – من خلال تحالف أكثر من قوة -؟ وإن كان الأمر كذلك، هل لها القدرة الكافية لتحقيق ذلك؟

عند الحديث عن الهيمنة فإننا نكون بصدد الحديث عن طرفين: مهيمن-بكسر الميم- ومهيمَن عليه، حيث لا تتوفر الهيمنة إلا إذا اجتمع أمران: مقدرة المهيمن على فرض سيطرته على المهيمَن عليه، وعدم تمكن هذا الأخير من ردع تلك السيطرة، أو التحرر منها فيما بعد[9].

بالنظر إلى هذه المعطيات وبتحليل قدرات القوى الصاعدة يتبين أن هذه الأخيرة لا يمكنها تحقيق شرطي الهيمنة على المستوى الدولي على الأقل في المدى القريب والمتوسط، فالأمر متاح لها فقط على المستوى الإقليمي وإن لم يكن بصورة مطلقة، إذ تتوفر بعد الأقاليم على أكثر من قوة يمكن أن تلعب دور المهيمن الإقليمي وذلك كنتيجة لتكافؤ حجم القوة والقدرات سواء اقتصاديا، سياسيا أم عسكريا، وهو ما نجده في النظام الإقليمي الشرق أوسطي (إيران، تركيا، إسرائيل)، وكذا إقليم جنوب شرق آسيا، شرق آسيا، وجنوب آسيا وكذا آسيا الوسطى أين توجد أكثر من قوة إقليمية في هذه الأقاليم (الصين، روسيا، اليابان، الهند) ما يحد نوعا ما من إمكانية تحقيق الهيمنة الإقليمية المطلقة، فضلا عن قوة تأثير الفاعل الخارجي في إطار ما يعرف بنظام التغلغل، الذي يلعب في أحيان كثيرة دور المساوم أو الموازن للقوة الطامحة إلى الهيمنة، وهو ما يبرز بشكل جيد بالوجود الأمريكي في العديد من الأقاليم، سواء من خلال التدخل المباشر، أم من خلال إقامة شبكة من العلاقات في شكل تحالفات أو تنظيمات إقليمية أو شراكات، أو من خلال الاعتماد على مفهوم الوكالة.

انطلاقا مما سبق، يتبين أن القوى الصاعدة حاليا ستكتفي بالوجود ضمن ترتيبات النظام الدولي مع

محاولة تغيير ميكانيزمات هذا الأخير بصورة بطيئة بما يكفي لتحقيق مصالحها دون السعي للهيمنة العالمية.

فبالعودة إلى نظرية الاستقرار المهيمن نجد أن الهيمنة مفهوم يفيد الأولوية أو الزعامة، التي يمارسها طرف مهيمن يعبر عن دولة تمتلك قدرة كافية على القيام بهذا الدور، حيث يتعين على الدول الأخرى في النظام الدولي أن تحدد علاقتها بالطرف المهيمن وذلك إما بالانصياع أو المعارضة أو المحافظة على موقف اللامبالاة إزاء قادته[01]، فهذه النظرية ترى في وجود دولة مهيمنة عالميا مدعاة لاستقرار النظام العالمي.

هذا الحديث يسمح لنا بطرح إمكانية وجود هيمنة متعددة الأطراف –أي هيمنة مشتركة- وهنا يكون البعد الثاني في مفهوم الهيمنة المتمثل في توفر عامل التقارب الإيديولوجي عاملا محددا، وهو ما يطرح في المستقبل احتمال إنشاء شبكة من التحالفات تتقاطع فيها مصالح القوى الصاعدة من خلالها تضمن القدرة على مواجهة أو معارضة القوة المهيمنة عالميا حاليا الممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية وتغيير هيكلة النظام الدولي عن طريق تغيير ترتيبات أو توزيع القوة داخل هذا النظام.

وبإسقاط مقومات الهيمنة على القوى الصاعدة نجد أن هذه الأخيرة تتوفر على العديد منها خاصة فيما تعلق منها بالإمكانات الاقتصادية، إذ تشهد معظم القوى الصاعدة وتيرة نمو اقتصادية سريعة وواضحة، أين تمتد المصالح الاقتصادية لهذه القوى إلى العديد من الأقاليم الأخرى بخلاف إقليمها الجغرافي، سواء ما تعلق بترويج منتجاتها أم ما تعلق بإمدادات المواد الأولية خاصة ما ارتبط بالمواد الطاقوية.

هذا التنامي الاقتصادي منح القوى الصاعدة حاليا قوة سياسية من جهة ودعم القوة العسكرية من جهة أخرى سمحت لها بالتأثير في العديد من القرارات ومخرجات العديد من الأنظمة السياسية خاصة تلك الواقعة في محيطها الإقليمي.

إلى جانب القوة الاقتصادية تمتلك العديد من القوى الصاعدة بنية عسكرية نوعية يمكن من خلالها خلق الفارق خاصة إذا تعلق الحديث بدول كروسيا والصين، فضلا عن امتلاك هذه القوى لإمكانات بشرية ضخمة تساعدها في بناء اقتصاد قوي منافس وقوة عسكرية وهو الأمر المرتبط بالقوة البشرية الصينية، الهندية مثلا.

3- مؤشرات الصعود الصيني وتأثيره على هيكلية النظام الدولي:

تعد الصين إحدى أبرز القوى الصاعدة المؤهلة للعب أدوار إقليمية وعالمية فعالة، بل وأكثر من ذلك يرى فيها العديد من الباحثين أنها من المرشحين الأقوى لتغيير هيكلية النظام الدولي باتجاه تعدد الأقطاب إلى جانب قوى أخرى، وهو ما أشار إليه المفكر الأمريكي زبيجنيو بريجنسكي حيث عالج الصين ضمن قارة آسيا التي اعتبرها رقعة الشطرنج الكبرى والقارة الحاسمة فيما يتعلق بمحافظة الولايات المتحدة الأمريكية على وضعها المتفوق عالميا، إذ اعتبر بريجنسكي الصين من اللاعبين الجيواستراتيجيين، ومن ثم يمكنها تحدي الولايات المتحدة في منطقتها والعالم[11].

اعتمادا على مقومات الهيمنة يمكن تحديد مؤشرات أو مظاهر الصعود الصيني التي ندرجها كالتالي:

1- **المؤشرات الاقتصادية:** منذ 1978 وبمجيء «دنج شياوينج» الذي قاد أكبر عملية اقتصادية في تاريخ الصين الحديث لتحويلها من الاعتماد على اقتصاد مخطط ومركزي إلى العمل وفقا لبنية ترتكز على آليات السوق الحرة، ومنذ تلك الفترة

انطلقت الصين في نهضة اقتصادية واسعة، خاصة في السنوات الأخيرة التي شهدت انتشارا كبيرا للمنتجات الصينية إلى كافة الأقاليم في العالم.

وحتى أثناء الأزمة المالية العالمية الأخيرة صنفت الصين من أقل الدول إضرارا وهو ما أشار إليه الكاتب عصام حداد بأنه «في خضم عمليات الإنقاذ التي تنظم عالميا لمعالجة تبعات انهيار الأسواق المالية، تحتل الصين دورا مركزيا في تغطية احتياجات الاقتصاد الأمريكي، وعلى الرغم من انغماسها في أوحال الأسواق الأمريكية والأوروبية، فإن خسائرها بقيت أقل بكثير من خسائر سواها، وهذه الحقيقة تعزز اليوم دور الصين كقوة صاعدة في عالم المال، بعدما أثبتت وجودها كقوة جبارة في ميادين الصناعة والتجارة العالمية»[21].

إلا أن هذا النمو الاقتصادي تصادفه العديد من العوائق أهمها الحاجة المتزايدة إلى الموارد الطاقوية والأولية، إلى جانب بروز إشكالات تتعلق بالمخاطر البيئية والتفاوت الإنمائي بين الأقاليم، وهو ما قد يؤثر على التوزيع الديمغرافي للسكان خاصة الانتقال من الريف إلى المدينة وبالتالي يحدث خلل في الإنتاج الزراعي الذي يعتمد عليه الاقتصاد الصيني بشكل كبير، كما أن هذا التفاوت الإنمائي قد يخلق بوادر الصراع والنزاع بين الطبقات من جهة أو بين الفئات الاجتماعية الكادحة والحكومة من جهة أخرى.

2- المؤشرات العسكرية والسياسية: عسكريا، استغلت الصين تنامي قدراتها الاقتصادية في بناء ترسانة عسكرية قوية، وهو ما يعكسه التنامي المتزايد في الميزانية العسكرية وتطوير منظومتها العسكرية، إذ قدرت ميزانية الدفاع الصينية الرسمية وفق أسعار الصرف السائدة في السوق عام 2010 ما بين 60 و70 مليار دولار وهو رقم لا يعكس الميزانية الحقيقية ومرد ذلك إلى أن هناك بعض النفقات العسكرية التي لا يتم إدراجها ضمن الميزانية، كما أن المقارنة بصورة كلية بين هذه الميزانية وميزانية بقية القوى ستكون مجحفة أو خاطئة إن صح التعبير، وكدليل على هذا القول فإنه بالرجوع إلى حجم الإنفاق على تكوين الجندي الصيني والجندي مثلا في القوات الأمريكية سنجده مختلفا تماما، وبالتالي فتقسيم الميزانية العسكرية يختلف من قوة إلى أخرى وهو ما ينجر عنه اختلاف في قيمة الإنفاق العسكري بين الدول.

إضافة إلى ما سبق، فإن الصين تسعى جاهدة لتوطيد علاقتها بروسيا عسكريا لما توفره لها هذه الأخيرة من تقنيات حربية وتجهيزات عسكرية جد متطورة، وفي العموم تؤدي الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية الصينية إلى أفكار عسكرية محددة، تتمثل في ما يلي:

- عملت الصين خلال العقود الأخيرة على تحديث جيشها ليصبح أصغر حجما، ولكن أفضل تسليحا وتجهيزا.
- تحسنت قدراتها التي يقصد منها الضغط المباشر على تايوان، مثل زيادة مخزون الصواريخ الباليستسية مع زيادة دقتها.
- تجتهد لاكتساب وسائل أخرى لجعل أي جهد أمريكي يرمي إلى مساعدة تايوان في حالة حدوث أزمة مثل ما فعلت القوات الأمريكية في السابق أمرا أشد صعوبة، ومن هذه الوسائل الصواريخ المتطورة المضادة للسفن، وأسلحة الحرب الإلكترونية، والقدرات المضادة للأقمار الصناعية، وأسطول أقوى من الغواصات.
- شرعت في إبداء قدر أكبر من الاهتمام بالإمكانات التي تساعد على تقدير القوة الحقيقية، مثل امتلاك حاملات طائرات خاصة بها[31].

أما سياسيا ففي الصين فهناك تياران يقودان

العمل السياسي وهما: التيار المحافظ وهو التيار المهيمن الذي يؤمن زعماؤه بالإصلاح الاقتصادي لتقدم الصين، ولكن يشترط أن يكون إصلاحا تدريجيا للحيلولة دون حدوث اضطرابات اجتماعية وعدم استقرار.

وهناك تيار الإصلاحيين الليبراليين المتكون من القيادات التي تعلمت في الخارج وشغلت مناصب قيادية وحققت مكاسب مالية ضخمة، ويرغب هؤلاء في الإسراع في عجلة الإصلاح الاقتصادي، المتزامن مع إصلاح سياسي يحقق مشاركة أكبر للمواطنين[41].

3-المؤشرات الثقافية: تمتلك الصين حضارة كبيرة تؤهلها كقوة جذب بالنسبة إلى بقية الأطراف الأخرى، إلا أن تحقيقها لهذه القوة يتطلب منها الكثير من العمل، وذلك بالرغم من بعد المؤشرات التي تشير إلى زيادة عدد الكتب والدراسات التي محور موضوعها الصين بمختلف أبعادها الاقتصادية والسياسية والثقافية، فضلا عن ترجمة العديد من المؤلفات الصينية إلى لغات عديدة من العالم، أضف إلى ذلك التنامي المتزايد في عدد الأشخاص الراغبين في تعلم اللغة الصينية والتعرف على أسرار هذه الحضارة، خاصة في ظل الانتشار الواسع للشركات الصينية في مختلف الأقاليم في العالم.

و على سبيل المثال لا الحصر عند البحث عن الصين في عناوين الكتب في مكتبة هارفرد يتبين أنها تحوي نحو 285 ألف كتاب عن الصين بمختلف لغات العالم، منها 58 ألف باللغة الإنجليزية، وقد صدر منها عام 2010 وحده نحو 823 كتاب بينما يوجد 135 كتاب باللغة العربية، وبالنظر في الكتب الصادرة عن دور النشر الأمريكية فقط وجد 1364 كتاب نشرت في الفترة الممتدة ما بين سنتي 1990-2010 أما المكتبة البريطانية -المكتبة الوطنية- فتقتني 45 ألف و615 كتاب حول الصين بلغات عدة، وفي هذا الصدد يقول الباحث محمد عارف: «إذا استمرت الصين في معدلات النمو الحالية لإنتاجها العلمي، فستتخطى الولايات المتحدة الأمريكية عام 2020، وآنذاك سيبدو العالم مختلفا تماما[51].

وبالحديث عن الهيمنة الصينية على الأقل في آسيا يمكن أن تتراوح بين أربعة أنواع من الهيمنة وهي:

- الهيمنة الانعزالية: يفترض أن الصين ترى أن العالم الخارجي يشكل تهديدا للتكامل الصيني من ناحية والأمن القومي من ناحية أخرى، علاوة عن كونه يدمر الثقافة السياسية والاجتماعية للصينيين، خاصة أن الصين معروفة بتنوعها العرقي.
- الهيمنة الهيراركية: يتحقق هذا النمط من الهيمنة من خلال امتلاك الصين لقوة متفوقة مقارنة بالدول المحيطة ما يدفع هذه الأخيرة نحو الإذعان لها، إلا أن تحقيق هذا النمط يلقى العديد من الصعوبات أهمها قوة الدول المحيطة بها –اليابان، الهند، التدخل الخارجي الممثل في الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا-
- الهيمنة التعاونية: تتطلب الهيمنة تفوق المهيمن على كافة المستويات، إلا أن امتلاك الصين لقوة توصف من قبل العديد من الباحثين بأنها ليست متفوقة ما يفتح المجال للحديث عن هيمنة تشاركية، ومنه بخلاف النمط الأول من الهيمنة الصينية المحتملة، على الصين في هذا النمط أن تدخل في علاقات تعاونية مع القوى الإقليمية الأخرى المحيطة بها أو مع القوة المهيمنة عالميا-الولايات المتحدة الأمريكية- بحيث لا تنظر إلى بقية الأطراف بمنظور عدائي، خاصة في ظل العوائق التي تقف أمام تحقيق الصين لتفوقها الاقتصادي والعسكري والسياسي على المدى

القريب أو المتوسط.

- الهيمنة القهرية: يأتي هذا النمط على اعتبار أن الصين دولة قهرية بقوتها العسكرية، ولتحقيق هذا النوع من الهيمنة على الصين أن تمتلك إرادة حقيقية لاستخدام القوة تجاه جيرانها، ويجب أن يكون لديها قدرة متفوقة في استخدام القوة مقارنة ببقية الدول الأخرى[61]، إلا أنه في ظل استمرار تسلح القوى الأخرى وامتلاكها للتقنية، فإن تحقيق هذا النمط من الهيمنة سيكون صعبا جدا تحقيقه بالنسبة إلى الصين.

وفقا للمؤشرات المحددة لحجم القوة الصينية وبالرجوع إلى المقومات النظرية للهيمنة يتبين أن احتمالات الهيمنة الإقليمية الصينية في أحد الأقاليم الآسيوية محققة بصورة كبيرة، إلا أن الطموح العالمي إلى الهيمنة تبقى تعترضه العديد من العوائق أهمها قوة القوى المنافسة لها عالميا، وهو ما يجعل سيناريو الهيمنة التعاونية الأكثر احتمالا للحدوث دوليا.

خاتمة:

إن بروز القوى الصاعدة وفي مقدمتها الصين ولعبها أدوارا دولية يرتبط من جهة بحجم القدرات والإمكانات التي تمتلكها هذه القوى، إلى جانب رد فعل القوة المهيمنة عالميا الممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية، فهذه الأخيرة لن تقف موثوقة الأيدي ففي رؤيتها لصعود هذه القوى تعمل الولايات المتحدة الأمريكية إما على احتوائها أو دعم الانفتاح معها وبناء شراكة حول قضايا مختلفة حيث تصعب من عملية فك الارتباط.

فتحقيق الهيمنة من قبل الصين لن يكون بالسهولة التي قد يتصورها البعض، فبالرغم مما حققته وتحققه الصين من تقدم اقتصادي وتفوق عسكري إلا أنها تصادفها العديد من العوائق على رأسها التحديات السياسية، ففي ظل الانفتاح الذي يشهده العالم وانتشار القيم المرتبطة بحقوق الإنسان بمختلف مستوياتها، إلى جانب التحديات الأمنية الناتجة عن محيطها الإقليمي (النزاع مع اليابان، النزاع مع الهند، التوتر مع كوريا الشمالية، مشكلة التبت، توتر علاقتها بتايوان...) بالإضافة إلى صعوبات نشر القيم الصينية أو بمعنى آخر إعطاء القيم الصينية بعدا عالميا يكون له القدرة على جذب الآخرين، وهو شرط أساسي من شروط تحقيق الهيمنة.

مما سبق، نرى أن الصين ستعمل على تحقيق هيمنتها تدريجيا انطلاقا من تهيئة بيئتها الإقليمية أولا لتقبل وجودها، بل والأكثر من ذلك جعل الدول المجاورة ترى في الهيمنة الصينية ضرورة لحماية مصالحها، ويتحقق ذلك من خلال توطيد العلاقات البينية -كثافة العلاقات- وتحسين صورتها لدى جيرانها.

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

-السيد أمين شلبي: هل الصعود الصيني تهديد للولايات المتحدة الأمريكية، **السياسة الدولية**، مركز الأهرام، مصر، العدد 165، جويلية 2006.

-أمل صقر: الكتاب العرب معجبون بالصين وتوقعاتهم لها منخفضة، **آفاق المستقبل**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 08، نوفمبر/ديسمبر 2010.

-دافيد شمبوغ: هل تهيمن الصين على شرق آسيا بحلول عام 2015؟، ترجمة: بدر حسن شافعي، مركز الأهرام، مصر.http://acpss.ahram.org. eg/ahram/2001/1/1/READ54.HTM-مايكل أوهانلون: عن العقيدة العسكرية الصينية، **آفاق المستقبل**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث

الاستراتيجية، العدد 08، نوفمبر/ديسمبر 2010.

- سهرة قاسم محمد حسين: **الصعود الصيني وتأثيره على الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط 2001-2009**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصر، 2010.

2-باللغة الأجنبية:

- Anna Cornelia Beyer: **Hegemony and Power in the Global War on Terrorism**. www.springer.com/.../9783642250811-c1.pdf.

- Richard Ned Lebow and Robert Kelly**: Thucydides and hegemony: Athens and the United States**, Review of International Studies, 2001.

-Sait Yilmaz**: State**, **Power and Hegemony**, International Journal of Business and Social Science, Vol.1, No.3, December 2010. www.Ijbssnet.com

1- سهرة قاسم محمد حسين: **الصعود الصيني وتأثيره على الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط 2001-2009**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصر، 2010، ص26.

- 2للتوسع في المعنى اللغوي للمفهوم اطلع على: Richard Ned Lebow and Robert Kelly**: Thucydides and hegemony: Athens and the United States**, Review of International Studies, 2001,p 594.

3- Anna Cornelia Beyer: **Hegemony and Power in the Global War on Terrorism**, p 33.www.springer.com/.../9783642250811-c1.pdf.

4 Sait Yilmaz**: State**, **Power and Hegemony**, International Journal of Business and Social Science, Vol.1, No.3, December 2010, p 194. www. Ijbssnet.com

5 -Anna Cornelia Beyer: Ibid, p 34

6 - Sait Yilmaz**:** Ibid, p 194.

7- Anna Cornelia Beyer: Ibid, p 35

8- سهرة قاسم محمد حسين: مرجع سابق، ص 35.

9- المرجع السابق، ص 25.

10- المرجع السابق، ص 25.

11 - السيد أمين شلبي: هل الصعود الصيني تهديد للولايات المتحدة الأمريكية، **السياسة الدولية**، مركز الأهرام، مصر، العدد 165، جويلية 2006، ص29.

12- أمل صقر: الكتاب العرب معجبون بالصين وتوقعاتهم لها منخفضة، **آفاق المستقبل**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 08، نوفمبر/ديسمبر 2010، ص 42.

13- مايكل أوهانلون: عن العقيدة العسكرية الصينية، **آفاق المستقبل**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 08، نوفمبر/ديسمبر 2010، ص 56.

14- سهرة قاسم محمد حسين: مرجع سابق، ص 61.

15- أمل صقر: مرجع سابق، ص 42.

16- دافيد شمبوغ: هل تهيمن الصين على شرق آسيا بحلول عام 2015؟، ترجمة: بدرحسن شافعي، مركز الأهرام، مصر/http://acpss.ahram.org.eg.